



كلمة الأمانة التنفيذية تلقيها
الدكتورة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية المستدامة
في افتتاح الدورة الثالثة عشرة للجنة الإسكوا للتنمية الاجتماعية
٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

حضرات السيدات والسادة المحترمين،
الحضور الكرام،

في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عقدت الدول العربية العزم مع الإسكوا على العمل سوياً للوصول إلى تنمية مستدامة. لم نكن نعلم وقتها أن وباء كورونا سوف يضرب اقتصادات العالم ويقلبها رأساً على عقب، ويبعثر أولوياتنا وخططنا الوطنية والاقليمية والدولية. لم نكن نعلم أن ما اتفقنا عليه لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة أصبح حتماً يصعب تحقيقه بسبب تحول معظم مواردنا وجهودنا لمحاربة هذا الوباء.

تقديراتنا في الإسكوا لأثر وباء كورونا مرعبة. فقد خسرننا أرواحاً لا تقدر بثمن، وخسائر الناتج المحلي للدول العربية قدرت ب ١٥٢ مليار دولار، وفقدت المنطقة ما لا يقل عن ١٧ مليون وظيفة دفعت بأكثر من ١٦ مليون شخص إضافي إلى برائن الفقر وتحملت النساء والأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين الوزر الأكبر من النتائج السلبية والمخاطر لهذا الوباء. وفي ظل تلك الظروف، باتت العدالة الاجتماعية أملاً بعيد المنال، وأصبحت الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص عمل حلم الكثيرين. وبات الانتقال للعيش في المدن أمل يرغب فيه الجميع، مما زاد الحاجة الى إعادة بناء المدن بشكل أفضل للانتقال إلى اقتصادات حضرية أكثر إنصافاً.

الحضور الكريم،

أدركنا في الإسكوا أن العمل بالشكل المعتاد لن يمكننا من استيعاب تلك الخسائر، وأنه لا يوجد خيار لدينا غير تبني نماذج تنموية جديدة قادرة على معالجة تجليات اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية. وكان من البديهي أن نعتمد منهجيتنا في العمل على التنسيق الفعال بين جميع القطاعات وتضمن الاستخدام الأفضل للموارد المالية والبشرية. ومن هنا كانت بداية إعادة الهيكلة في الإسكوا التي ادت إلى توسيع نطاق عمل إدارة التنمية الاجتماعية لتصبح مجموعة متكاملة تضم ملفات عدة تشمل العدالة الاجتماعية؛ والمساواة بين الجنسين، وتنمية الشباب، والحد من الفقر؛ ونُظُم الحماية الاجتماعية؛ ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحقوق كبار السن؛ وحقوق المهاجرين؛ وتحسين فرص العمل؛ والتنمية الحضرية. لقد ارتأينا أن وجود تلك الملفات تحت مظلة مجموعة أو إدارة واحدة سيساعد على تصميم أنشطة شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية تأخذ في الاعتبار التحديات



الحالية التي تواجه منطقتنا. وقد شُرفت برئاسة تلك المجموعة، وأنا سعيدة بوجودي معكم اليوم لنعمل سوياً على اجتياز هذه المرحلة الصعبة.

وكان من الضروري أن ينعكس هذا الفكر الدامج على جدول أعمال لجنتنا الاجتماعية، فضلنا تقديم ورقتين فنيتين شاملتين بدلاً من أوراق قطاعية. فالورقة الأولى تعكس وضع التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية، والثانية تقدم حزمة من الأدوات السياساتية التي تساعد الدول على تنفيذ هذا المفهوم الشامل والتصدي للفجوات التي تحول دون ذلك. فهدفنا في اجتماعنا على مدى اليومين يتمحور حول تقديم أدوات عملية تساعد صناع القرار على سد الثغرات الموجودة على مستوى السياسات.

ونطمح خلال دورتنا الثالثة عشرة إلى عرض أفكارنا الجديدة على حضراتكم والاستماع إلى آرائكم والحصول على دعمكم لتعميم استخدام هذا النهج الشامل والأدوات التي استحدثناها في جميع الدول العربية. وأخيراً أود أن أشكر دولة فلسطين على رئاستها للجنة التنمية الاجتماعية خلال العامين المنصرمين، وعلى إدارتها الحكيمة ومساندتها لنا للوصول إلى هذا الاجتماع. وأرحب بدولة قطر كرئيس للدورة الثالثة عشر واتطلع إلى العمل معهم خلال العامين القادمين.

وأتمنى لنا جميعاً اجتماعاً مثمراً يسهم في المزيد من الازدهار لمنطقتنا.